الأمم المتحدة

A/72/267

الجمعية العامة

Distr.: General
1 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧٠.

موجز

في هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧٠، يبين المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التقدم المحرز في تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥). ويسلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة في الفترة الاستهلالية، بما في ذلك وضع إطار برنامجي، وتصميم آليات التشاور وصنع القرار من أجل إشراك أصحاب المصلحة وإقامة هياكل الإبلاغ. ويقدم التقرير أيضا أمثلة على الأنشطة التي نفذت حتى الآن من قبل اليونيدو وكيانات الأمم المتحدة المشاركة وأصحاب المصلحة الآخرين.

* A/72/150.

17-13166 (A) 220817 250817

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – يتسم التصنيع الشامل والمستدام بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الرخاء المشترك. والحاجة الماسة إلى تحقيق التنمية الصناعية في أفريقيا أمر أكدته التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والفرص الماثلة أمام القارة، بما في ذلك أثر تغير المناخ على المجتمعات المحلية الريفية، والمخاطر المتعلقة بالاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، والآثار المترتبة على تزايد التوسع الحضري، والنمو الحالي والمتوقع لفئة الشباب بين السكان، وإمكانات الشباب والنساء الأفارقة في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وضغوط الهجرة، والاهتمام المتجدد بالقارة من المستثمرين الأجانب والمحليين والمستثمرين من القطاعين العام والخاص. ومن الواضح أنه لا بد لأفريقيا من التصنيع ولا بد لها أن تفعل ذلك على نحو شامل اجتماعيا ومستدام بيئيا.

٢ – وظل تعزيز التصنيع في صدارة جداول أعمال الحكومات في أفريقيا على مدى عقود من الزمن. كذلك فإن المؤسسات الإقليمية أعطت الأولوية للتصنيع في استراتيجياتها للتخطيط الإنمائي، كما يرد مثلا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي عالم اليوم المترابط، فإن هذه المسائل لا تهم أفريقيا وحسب، ولكنها من الضرورات العالمية. وقد اعترف المجتمع الدولي بتطلعات البلدان الأفريقية وأعرب عن ضرورة التنمية الصناعية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وعدد من المبادرات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بدعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٣ – ومن ثم فإن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧٠ بشأن عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) يتسم بحسن التوقيت والأهمية. والتنفيذ الناجح للقرار أمر بالغ الأهمية إذا أُريد تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي ذلك القرار، أعلنت الجمعية العامة بوضوح ما هو مطلوب من أجل تصنيع أفريقيا، وأنها:

(أ) تشجع المجتمع الدولي على العمل واستخدام التصنيع بوصفه أداة لبلوغ الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تدعو اليونيدو إلى وضع برنامج عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا وتفعيله وتولي زمام تنفيذه، وتدعو اليونيدو إلى تعزيز الشراكات والتنسيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاستفادة من المبادرات المشتركة لصالح التصنيع؛

(ج) تدعو إلى تقوية شراكات القطاعين العام والخاص مع أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل التعجيل بالتصنيع في أفريقيا.

٤ – وتدرك اليونيدو، بوصفها الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بدعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة، الحاجة الملحة إلى التعجيل بعملية تصنيع في أفريقيا تعالج جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتتماشى هذه الولاية تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ – ومع ذلك، فإن الأهداف المشتركة التي صيغت في العقد الثالث لا يمكن أن تتحقق عن طريق منظمة واحدة أو حكومة بمفردها. فالتنمية الصناعية الناجحة في أفريقيا تتطلب إقامة شراكات فعالة

وبذل جهود متضافرة من قبل الحكومات، والمستثمرين، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وإزاء هذه الخلفية وُضع الإطار البرنامجي للعقد الثالث، مع مراعاة جهود التنسيق المعقدة، ولكنها ضرورية، التي تمثل شروطا مسبقة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

ثانيا – الإطار البرنامجي لتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)

٦ – في القرار ٧٠/٢٩٣، تدعو الجمعية العامة إلى وضع برنامج منسق وواسع النطاق وعملي المنحى. وبناء على تجربة عقدي التنمية الصناعية الماضيين في المنطقة، بدأت اليونيدو في إنشاء منصة تعاونية مع الحكومات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، من أجل وضع وتنفيذ الإطار المطلوب الذي يعزز الاستثمار والخبرة التقنية في أفريقيا.

٧ – وسيُعرض مشروع إطار برنامجي لتنفيذ العقد الثالث على منظومة الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة خلال المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى المشتركة المقبلة بشأن موضوع ”عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥): من إعلان الالتزامات السياسية إلى العمل على أرض الواقع“، المقرر تنظيمها يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٨ – وقد تم تحديد هيكل الحوكمة الذي يقوم عليه مشروع الإطار البرنامجي داخل اليونيدو لضمان الكفاءة والأثر والمساءلة في تنفيذ العقد الثالث. وقد أُنشئت هيئتان داخليتان لذلك الغرض. وتوفر اللجنة التوجيهية لعقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)، التي يرأسها المدير العام لليونيدو، القيادة الاستراتيجية المتعلقة بوضع الإطار البرنامجي وتنفيذه ورصده والإبلاغ عنه. وتتلقى اللجنة الدعم من فريق عامل تقني تشمل مهامه تعبئة الموارد، وإشراك أصحاب المصلحة، وتفعيل الإطار.

٩ – ويستند مشروع البرنامج الإطاري إلى الرؤية الواردة في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٣ والمتمثلة في العمل بصورة جماعية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في أفريقيا خلال العقد المقبل، ويبين الأهداف والركائز اللازمة لتنفيذها. ويرد موجز لتلك العناصر في الفقرات التالية.

ألف – رؤية الإطار البرنامجي

١٠ – تتمثل الرؤية المتعلقة بتنفيذ العقد الثالث في وضع أفريقيا بثبات على الطريق نحو تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تعزيز التحول الاقتصادي المستدام في أفريقيا عن طريق عملية ذات قاعدة عريضة تملكها البلدان وتستفيد من الموارد المالية وغير المالية، وتعزز التكامل الإقليمي، وتحشد التعاون بين شركاء أفريقيا الإنمائيين دعما للتصنيع.

١١ – وبالتالي يسعى تنفيذ العقد الثالث إلى تعبئة وتوجيه الدعم إلى البلدان الأفريقية، بغية تكملة جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، مع التركيز على خطة التنفيذ العشرية الأولى، وخطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من غايات. وستُنشأ شراكات للتنفيذ تقوم على استراتيجيات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة التي لا تهدف إلى تحقيق الرخاء وحسب، ولكن أيضا إلى ضمان أن يقتسم الجميع ثمار تلك التنمية

وأن تكون مستدامة بيئيا. ومن ثم، يرمي تنفيذ العقد الثالث إلى المساهمة في تحقيق رؤية القضاء على الفقر خلال فترة الجيل المقبل التي تشمل فترة خطة عام ٢٠٣٠.

١٢ - والطريق نحو التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة طويل ومرهق. ومما يزيد من تعقد ذلك تنوع البلدان الأفريقية والمناطق دون الإقليمية في ما يتعلق، في جملة أمور، بمرحلة التنمية فيها ومواردها الطبيعية والمالية ومن رأس المال البشري. ومع ذلك، تتيح القارة الأفريقية عددا من الفرص للتعجيل بعملية التصنيع. وسيتوقف التنفيذ الناجح للعقد الثالث بشكل حاسم على قدرة الحكومات في المنطقة، وكيانات الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة على العمل معا، وقيامهم باستغلال أوجه التآزر وضمان الاتساق في الجهود المبذولة.

١٣ - وفي القرار ٢٩٣/٧٠، تدعو الجمعية العامة اليونيدو بالتالي إلى تعزيز الشراكات مع الوكالات والشركاء الآخرين من أجل وضع مبادرات مشتركة لصالح التصنيع. ويأتي مشروع البرنامج الإطاري المقترح من اليونيدو استجابة لتلك الدعوة، وهو يتسق مع المناقشات الجارية على نطاق المنظومة بشأن إصلاح الأمم المتحدة والقيادة. وعلى وجه الخصوص، عند مناقشة إطار القيادة، أبرز مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المرونة الكبيرة لكل وكالة منفذة في تحديد أفضل خريطة طريق للتنفيذ على مستوى الكيان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها الخاصة، وعروض القيمة الفريدة والاحتياجات المحددة (الفقرة ١٥ من الوثيقة CEB/2017/1). ويتوخى الإطار البرنامجي المقترح تلك المرونة من أجل تنفيذ العقد الثالث.

١٤ - وأخيرا، يأخذ مشروع الإطار البرنامجي بعين الاعتبار مجالات التدخل المذكورة صراحة في الفقرة ٦ من القرار، على النحو المبين أدناه: نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها

- الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التنويع الإنتاجي
- تطوير سلاسل القيمة في الأعمال التجارية الزراعية
- التجارة
- بناء القدرات
- الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة
- السياسات الصناعية
- المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية
- الإجراءات المتخذة بشأن تغير المناخ وتنمية رأس المال البشري
- تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص مع طائفة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

باء – الركائز الست للإطار البرنامجي لعقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٥-٢٠١٦)

١٥ – استنادا إلى الأهداف المذكورة أعلاه، يعتمد تنفيذ الإطار البرنامجي للعقد الثالث على الركائز الست المبينة أدناه.

الركيزة ١: التوعية والمنتديات العالمية

١٦ – ستدعو اليونيدو وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى مناسبات رفيعة المستوى وغيرها من أنشطة التوعية وتنظمها من أجل الحفاظ على الزخم السياسي وزيادته دعما للتنمية الصناعية في أفريقيا. وسوف تشمل الأنشطة عقد جلسات مخصصة في اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية (على سبيل المثال، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية)، واجتماعات أفرقة الخبراء والمناسبات الجانبية في الاجتماعات الدولية الرئيسية. وسيتمثل التوجه الرئيسي للمنتديات العالمية في زيادة إبراز العقد الثالث وتقييم تنفيذه. وستتيح المنتديات أيضا إمكانية إنشاء شراكات جديدة، وبناء أوجه التآزر مع الشركاء الرئيسيين في التنفيذ وأصحاب المصلحة وتوفير منابر لتقديم معلومات مستكملة إلى أصحاب المصلحة عن التقدم المحرز في العقد الثالث، وذلك بهدف تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع العقد. وستشمل المنتديات المتوقعة، على سبيل المثال لا الحصر، اجتماعات لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن (مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين سابقا)، والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، ويوم التصنيع في أفريقيا.

الركيزة ٢: تقديم الدعم الاستراتيجي من أجل تطوير وإدارة أدوات صياغة السياسات الصناعية

١٧ – في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية، ستسهم البرامج والمشاريع في تعزيز الحوكمة والبحوث والإحصاءات دعما للتصنيع، فضلا عن المشورة السياساتية والتنمية المؤسسية لرأس المال البشري لصالح مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأفريقية الأعضاء في اليونيدو. وستشمل المشاريع الرئيسية تعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال جمع البيانات الصناعية، بما في ذلك الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، وتحليلها للاسترشاد بها في تنفيذ العقد الثالث؛ وتقديم التدريب والمساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية من أجل اتفاقات الشراكة في مجال التصنيع؛ وتقديم الدعم في صياغة السياسات الصناعية الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمحاور الإحصائية/مراكز الاختصاص دون الإقليمية وتحديثها وتجسيدها وتنفيذها؛ وإجراء الدراسات التشخيصية والمواضيعية والتجريبية لتحديد السياسات الملائمة من أجل التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية.

الركيزة ٣: التعاون التقني

١٨ – ستأخذ السمات الرئيسية للمساعدة التقنية المقترحة في الاعتبار التوقعات المستقبلية للصناعة التحويلية والصناعة وستركز استراتيجيا على تطوير وتنفيذ المشاريع الجارية المتعددة التخصصات وعلى مشاريع محددة مقبلة، فضلا عن المبادرات الجديدة في كل مجال من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك المجمعات الصناعية وتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وأمن الطاقة والحصول عليها من أجل تعزيز القدرة التنافسية من أجل التصنيع في أفريقيا، بما في ذلك تيسير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وإنشاء وتحسين سلاسل القيمة في الأعمال التجارية الزراعية؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتعزيز الاستثمارات والابتكار؛

ومباشرة الأعمال الحرة والتوسع في القطاع الخاص؛ والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء. وسيتم التركيز بشكل خاص على توسيع نطاق نهج برنامج الشراكة القطرية لليونيدو ليشمل بلدانا أخرى في أفريقيا.

الركيزة ٤: التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا

١٩ - تدعم هذه الركيزة مواصلة تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، التي تشكل السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز وتوطيد التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيتم أيضا تنفيذ خطة العمل المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونيدو للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ في إطار هذه الركيزة. ومن بين المبادرات الأخرى، سيشمل ذلك إدماج برنامج العقد الثالث في جميع برامج العمل لكل من المؤسسات المذكورة. وتشمل الأنشطة الجارية والمقررة إنشاء وتشغيل وحدة تنسيق التنفيذ لخطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا؛ وتنظيم المنتديات التشاورية الإقليمية للقرارات المتعلقة بالسياسات بشأن التصنيع؛ وتوسيع نطاق الدعم الاستراتيجي (التعاون الاستشاري والتقني) لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي تمشيا مع القضايا المشتركة بين القطاعات الصناعية (على سبيل المثال، الهياكل الأساسية، والنظم التجارية، وما إلى ذلك)؛ ووضع برامج لبناء القدرات من أجل موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في كل منطقة من مناطقها.

الركيزة ٥: الشراكات وتعبئة الموارد

٢٠ - إن تعبئة الموارد المالية والتقنية من أجل دعم البلدان الأفريقية في تحقيق مستويات أعلى من التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة تتسم بأهمية بالغة لنجاح العقد الثالث. وفي هذا السياق، فإن مشاركة الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن الحكومات والمستثمرين من القطاعين العام والخاص، أمر بالغ الأهمية. والتقارب بين تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة، وفقا لتوجيه محدد في السياسة الصناعية تقرره البلدان أمر حاسم الأهمية من أجل كفالة الفعالية وأثر التنمية الواسعة النطاق.

٢١ - وفي هذا السياق، ستعزز الأنشطة إقامة شراكات تعجل بوتيرة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في البلدان المستهدفة في أفريقيا. ويشمل ذلك توسيع نطاق وإنفاذ اتفاقات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية؛ وتنظيم مؤتمرات واجتماعات مائدة مستديرة محددة للجهات المانحة تعنى بتعبئة/استثمار الأموال؛ وآليات التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة بشأن مشاريع محددة للعقد الثالث، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة؛ وتعزيز النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من نُهُج الشراكة الراسخة؛ وتعبئة التمويل من الشركاء من القطاع الخاص (على سبيل المثال، الشركات المتعددة الجنسيات)؛ والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتعزيز التعاون ضمن أطر التعاون الإنمائي الثنائية القائمة (على سبيل المثال، منتدى التعاون الصيني الأفريقي؛ ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بلدان البريكس))؛ والاستفادة من الموارد التي يوفرها مرفق البيئة العالمية.

الركيزة ٦: أنشطة الاتصال والتوعية

٢٢ - في إطار هذه الركيزة، يُتوخى تنفيذ حملة توعية للترويج للأنشطة المنفذة في إطار العقد الثالث والإعلان عنها، وعلى وجه الخصوص، النتائج والآثار الرئيسية الناجمة عن تلك التدخلات. وستشمل الأنشطة الرامية إلى دعم مسائل الدعوة والاتصال في العقد الثالث تنظيم أنشطة محددة الهدف في مجالي الدعوة والاتصالات تتناول المناسبات العالمية والإقليمية والقطرية الرئيسية؛ ووضع وتنفيذ أنشطة للدعوة والاتصال على الصعيدين القطري والإقليمي؛ وتحديد أشخاص بارزين للقيام بدور السفراء للعقد الثالث؛ واستخدام مختلف قنوات التواصل الاجتماعي للإعلان عن أنشطة العقد الثالث ونشر المعلومات عنها، بما في ذلك شرائط الفيديو الترويجية والأفلام الوثائقية عن العقد في وسائط الإعلام الرئيسية في أفريقيا ومختلف المنافذ الإعلامية في أفريقيا؛ ونشر المطبوعات والمنتجات الدعوية.

ثالثا - التقدم المحرز حتى الآن

٢٣ - شملت فترة بدء عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) صياغة الإطار البرنامجي، وتصميم الهيكل الإداري داخل اليونيدو وعبر طائفة من الجهات صاحبة المصلحة والشروع في تنفيذ أنشطة ضمن الإطار البرنامجي للعقد الثالث. ويرد في هذا الفرع موجز للتقدم المحرز حتى الآن.

ألف - الحوكمة: الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين

٢٤ - إدراكا من الجمعية العامة لتفشي التحديات الماثلة أمام التصنيع في أفريقيا والحاجة إلى تضافر الجهود العالمية، فقد دعت، في القرار ٢٩٣/٧٠، إلى مشاركة نشطة وواسعة من أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع. ويمثل التنسيق بين الجهات الفاعلة المشاركة تحديا، إلا أنه تحد أساسي للنجاح في تنفيذ العقد الثالث. ويتعين وضع آليات التنسيق الفعالة من حيث التكلفة لكفالة تحقيق آثار كبيرة من الأنشطة المشتركة، والتنفيذ التآزري، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وزيادة التعريف بالعقد، وتشجيع الاستثمارات والسياسات العامة.

٢٥ - وتمشيا مع القرار، سيجري تصميم آليات محددة لضمان إشراك أصحاب المصلحة والشركاء في عملية العقد الثالث. ويشمل أصحاب المصلحة أولئك مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والأونكتاد، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

٢٦ - وستتم الدعوة أيضا في تنفيذ العقد الثالث إلى تنفيذ أنشطة موسعة تنطوي على التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. ويؤكد القرار من جديد بصورة قاطعة أيضا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو مكمل له. وبالإضافة إلى ذلك، سينطوي العقد الثالث على التعاون مع الجهات المانحة والشركاء الثنائيين، بما في ذلك الدول الأعضاء في اليونيدو، والجماعات الاقتصادية

الإقليمية الأفريقية، والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الجديد.

٢٧ - وسيتم إنشاء هيئتين تنسيقيتين من أجل تيسير مشاركة أصحاب المصلحة في العقد الثالث، على النحو التالي:

(أ) ستتولى اللجنة التوجيهية للشركاء المنفذين لعقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) تنسيق عمل الشركاء المنفذين الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ومجموعة مختارة من مؤسسات التمويل الإنمائي وسائر كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، لمناقشة البرامج والمشاريع المشتركة، وتعبئة الموارد، ومسائل أخرى ذات صلة فيما يتعلق بتنفيذ العقد الثالث؛

(ب) سيتولى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لعقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) تقديم المشورة والتوجيه الاستراتيجي والرقابة فيما يتعلق بالإطار البرنامجي، فضلا عن التعاون المشترك لآليات التنفيذ. وسيشمل أعضاء هذه الهيئة ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وسوف يتولى الأعضاء إشراك الحكومات الأفريقية، على سبيل المثال، من خلال مجموعة تمثيلية مثل لجنة الاتحاد الأفريقي التقنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وأصحاب المصلحة والرابطات من القطاع الخاص (لا سيما من أفريقيا)، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

٢٨ - والعملية الرامية إلى إنشاء الهيئتين جارية حاليا. وتنطوي العملية على مناقشات مع الشركاء المنفذين، سواء داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في اليونيدو، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويتمثل الغرض من هذه المناقشات في تحديد مجالات التعاون الممكنة، والاتفاق على طرائق التنفيذ المشترك، وآليات الإبلاغ. وستقوم اليونيدو أيضا بعقد حلقة عمل لعرض الإطار البرنامجي للعقد الثالث على مجموعة موسعة من أصحاب المصلحة من أجل تيسير المشاورات على نطاق واسع ولوضع الصيغة النهائية للإطار.

باء - هيكل الإبلاغ

٢٩ - تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٣، ستتكفل اليونيدو بمهمة الإبلاغ العامة بشأن تنفيذ العقد الثالث. ومن ثم، ستقوم اليونيدو بدور رائد في رصد وتقييم الأنشطة وفي إعداد التقارير عن البرامج والمشاريع التي يضطلع بها كل من اليونيدو والشركاء في إطار العقد. وستجمع مدخلات التقارير من الشركاء المنفذين على أساس منتظم. وسيناقش هيكل الإبلاغ النهائي ويقيم مع جميع الشركاء المنفذين.

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)

٣٠ - رغم أن المرحلة الاستهلالية من العقد الثالث ركزت على الأنشطة المتصلة بالحوكمة وتصميم البرامج، تم إحراز تقدم أولي أيضا في التنفيذ. ويرد أدناه موجز للأنشطة المضطلع بها حتى الآن في إطار كل ركيزة.

الركيزة ١: التوعية والمنتديات العالمية

٣١ - جرت مناقشة وضع وتنفيذ العقد الثالث في المنتديات العالمية والمناسبات الرفيعة المستوى التالية:

١ - الاجتماعات الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الابتكارات في مجال تنمية الهياكل الأساسية وتعزيز التصنيع المستدام

٣٢ - يساعد كل من الهياكل الأساسية القادرة على الصمود والتصنيع المستدام على تحقيق الإدماج والمساواة داخل المجتمعات، ويمكن لها بالتالي أن تسهم في القضاء على الفقر. ونظم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من اليونيدو، اجتماعين تحضيريين واجتماع خاص بشأن هذه المواضيع في عام ٢٠١٧.

٢ - الاجتماع الإقليمي بشأن الابتكارات من أجل تطوير الهياكل الأساسية وتعزيز التصنيع المستدام، داكار، ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧

٣٣ - ضم الاجتماع خبراء رفيعي المستوى وصناع السياسات وقام بمناقشة المسائل الرئيسية، والتحديات والفرص، والدروس المستفادة، والخبرات والحلول الممكنة، فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية والتصنيع المستدام من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. وأدارت اليونيدو مناقشة مائدة مستديرة بشأن آفاق السياسات العامة فيما يتعلق بالصلة بين الهياكل الأساسية والتصنيع. وأتاح الاجتماع فرصة لاستكشاف المبادرات القائمة بشأن هذه المواضيع، وسلط الضوء على دور برنامج الشراكة القطرية لليونيدو في تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وجرى الاتفاق على أن هناك حاجة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتعزيز شراكات جديدة مع الشركاء في التنمية، وتطوير النظم الوطنية للتعليم والتدريب كوسيلة لمعالجة الثغرات في القدرات.

٣ - اجتماع الخبراء العالمي المعني بتنمية الزراعة والصناعات الزراعية من أجل النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود، فيكتوريا فولز، زمبابوي، ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧

٣٤ - ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بالزراعة والصناعة الزراعية والنظم الغذائية المتغيرة. وركز الاجتماع على كيفية التغلب على الثغرات في السياسات والقدرات والتمويل في تلك المجالات، وعرض نُهُج الأعمال التجارية الزراعية التي تدعم الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل وتحقيق القيمة المضافة. وعلى سبيل المثال، عُرضت مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية لليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة، من بين أمور أخرى، بوصفها آلية رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان ٢ و ٩. واقتُرح توسيع محتوى المبادرة ونطاقها الإقليمي للتصدي لطائفة من التحديات الإنمائية على الصعيدين العالمي والوطني، وإيجاد آليات التمويل وتمكين الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، استخلصت دروس هامة من عمل اليونيدو بشأن المجمعات الصناعية الزراعية كجزء من برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا. وشملت تلك الدروس الحاجة إلى الاستثمار في المجمعات الصناعية للأغذية التي تكون قريبة من مناطق الإنتاج الأولي بغية تقصير سلاسل الإمداد، وإضافة القيمة، والحد من خسائر ما بعد الحصاد. وستسهم المجمعات الصناعية الزراعية في الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، فضلا عن زيادة فرص العمل، خاصة للشباب والنساء والمجتمعات الريفية.

٤ - الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الابتكارات من أجل تطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز التصنيع المستدام، نيويورك، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧

٣٥ - طرح الاجتماع الخاص التحديات والفرص المرتبطة بتحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وأقر الاجتماع بالحاجة إلى تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات القائمة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، فضلا عن الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الإيجابي للهدف ٩ على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتم تحديد مجالات الشراكات الدولية والتعاون الإنمائي التي تزيد من فرص الحصول على التمويل وتعزز تدابير التخفيف من حدة المخاطر والخبرة الفنية بوصفها من الحلول الفعالة للتغلب على التحديات. وسلط الاجتماع الضوء على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يؤيد توسيع حجم ونطاق برنامج الشراكة القطرية الأفريقية ومبادرات تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، بما في ذلك من خلال دوره بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتكامل واستعراض خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - مؤتمر الحوار بشأن موضوع "النمو الأزرق والاقتصاد: تبادل وجهات النظر والخبرات من أجل أفريقيا"، كابو فيردي، ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٧

٣٦ - وفر المؤتمر منبرا لتبادل المعارف بشأن مفهومي النمو الأزرق والاقتصاد الأزرق ومجالات مثل تطوير سلاسل القيمة في مصائد الأسماك وتربية المائيات، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وقدرة النظم الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية على الصمود، وعزل الكربون، وخدمات النظم الإيكولوجية، والطاقة النظيفة، والسياحة، والنقل، وتوليد المعارف من أجل التنمية المستدامة. وقامت اليونيدو بتنظيم أربعة عروض، منها عرض عن النمو الأزرق والاقتصاد الأزرق؛ وتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ وتكييف الأسواق وسلاسل القيمة مع النمو الأزرق والاقتصاد الأزرق باستخدام مثال سلسلة القيمة الخاصة بمصائد الأسماك؛ وإشراك القطاع الخاص وتقديم الحوافز له في الاقتصاد الأزرق. وشاطرت اليونيدو أيضا تقارير تقنية وقصص نجاح تتعلق بمشاريع المساعدة التقنية. ومن المقرر أن تتعاون اليونيدو مع مصرف التنمية الأفريقي في برنامجه الرائد للاقتصاد الأزرق في إطار استراتيجية البنك المعنونة ''إطعام أفريقيا: استراتيجية للتحول الزراعي في أفريقيا، ٢٠١٦-٢٠٢٥''.

٦ - عقد مناسبة جانبية بشأن التصنيع والاستثمارات في أفريقيا، في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس البرلماني المشترك بين مجموعة الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، مالطة، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٣٧ - عُقدت مناسبة جانبية بشأن التصنيع في أفريقيا، في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس البرلماني المشترك بين مجموعة الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وعقدت هذه المناسبة بالتعاون مع الشبكة العالمية لأفريقيا والشتات الأفريقي - أوروبا واليونيدو، وبدعم من الرئاسة المالطية لمجلس الاتحاد الأوروبي، وبرعاية وزارة الخارجية الاتحادية في حكومة ألمانيا. وتمثل الهدف من هذه المناسبة في مناقشة أولويات الاستثمار في عملية التصنيع في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وأتاحت المناسبة الجانبية فرصة لمناقشة سبل تبادل جهود التصنيع لمختلف الشركاء من خلال تشجيع الاستثمارات المستدامة، وزيادة التجهيز المحلي للموارد الطبيعية، وتحسين مهارات الشباب

والنساء، وإدماج المشاريع التجارية الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية. وشددت نتائج المناقشات على ضرورة تطبيق الأهداف الصناعية على أرض الواقع، والعمل في شراكات على الصعيد القطري.

الركيزة ٢: تقديم الدعم الاستراتيجي من أجل تطوير وإدارة أدوات صياغة السياسات الصناعية

٣٨ - تمثل صياغة السياسات الصناعية الفعالة شرطا مسبقا مثبتا لاستراتيجيات التصنيع الشامل والمستدام. وتسعى الركيزة ٢ من العقد الثالث إلى دعم الحكومات في أفريقيا في ذلك السياق، مع عمل اليونيدو على الصعيدين دون الإقليمي والقطري على السواء. ومن الأمثلة على الأعمال التي تنهض بها اليونيدو على المستوى دون الإقليمي بناء القدرة التحليلية لأمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا، مما يؤدي إلى إعداد دراسات خط أساس بشأن درجة التصنيع في الدول الأعضاء في الجماعتين، التي تعتبر بدورها أساسية من أجل صياغة السياسات الصناعية القائمة على الأدلة. ويتم توفير النوع نفسه من الأنشطة على الصعيد القطري (على سبيل المثال في الكاميرون وجمهورية تنزانيا المتحدة). ويطلب أيضا توفير خدمات كبار الخبراء الاستشاريين خلال عملية صياغة السياسات العامة (كما هو الحال الآن بالنسبة لليونيدو مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي) أو لرصد وتقييم سياسات محددة (كما هو الحال في جنوب أفريقيا).

الركيزة ٣: التعاون التقني

٣٩ - يبرز هذا الفرع بعض الأمثلة على عمل اليونيدو في مجال التعاون التقني الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

١ - برنامج الشراكة القُطرية

٤٠ - من أجل تفعيل نهج الشراكة، أعدت اليونيدو نوعا جديدا من صفقات المساعدة للدول الأعضاء فيها، وهو: برنامج الشراكة القطرية. ويتسق هذا البرنامج مع أولويات التصنيع الوطنية للبلد المستفيد والتدخلات الجارية ذات الصلة من الحكومة والشركاء من أجل النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وهو يركز على عدد مختار من القطاعات الصناعية أو المشاريع ذات الأولوية. ويتسق البرنامج أيضا مع أولويات مؤسسات التمويل الدولية والمتعددة الأطراف والثنائية. ويشمل الشركاء في البرنامج كيانات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، وقطاع الأعمال التجارية. ويتمثل دور اليونيدو في إطار هذا البرنامج في تقديم خدمات المشورة إلى الحكومة بشأن المسائل المتصلة بالصناعة، وقيادة تصميم البرامج، وتقديم المساعدة التقنية المتعددة التخصصات، وتيسير التنسيق العام للبرنامج.

٤١ - وقد تمت تجربة برنامج الشراكة القطرية في بلدين أفريقيين، هما إثيوبيا والسنغال، منذ عام ٢٠١٤. وقد وضع تركيز خاص على تنمية المناطق الصناعية ومجمعات الصناعات الزراعية. وبغية عرض البرنامج في المنطقة واجتذاب الاستثمار في المشاريع ذات الأولوية في برنامج الشراكة القطرية للسنغال، نُظم المنتدى الخامس المعني بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي إثيوبيا، تشكل المجمعات الصناعية الزراعية المتكاملة جزءا أساسيا أيضا من البرنامج. وعُقد أول منتدى للاستثمار الدولي في قطاع الصناعة الزراعية في أديس أبابا في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتشجيع الاستثمار في قطاعات تجهيز الأغذية الزراعية، والجلود، والمنسوجات. وتعتزم اليونيدو توسيع نهج الشراكة من خلال برنامج الشراكة القطرية في خمسة بلدان أفريقية إضافية.

٢ - الزراعة والأمن الغذائي: الارتقاء بمستوى قطاع مصائد الأسماك في جنوب السودان

٤٢ - تقوم اليونيدو بتنفيذ مشروع بتكلفة ١١ مليون دولار، ممول من حكومة كندا، ويهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، وإيجاد فرص العمل، ووضع قطاع مصائد الأسماك في جنوب السودان على مسار النمو المستدام من خلال مخاطبة مجتمعات صيد الأسماك والجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة في قطاع مصائد الأسماك. وقد أنجز حتى الآن ما يلي: شراء معدات الصيد التي تحد من الهدر في مرحلة ما بعد الصيد كي يستخدمها مستفيدون مختارون ومجتمعات محلية مختارة، بما في ذلك الصيادون؛ وتطوير سوقين للأسماك في مجتمعين محليين، فضلا عن مركز لتنمية الأعمال الصغيرة النطاق؛ ووضع برنامج لبناء القدرات.

٣ - تمكين الشباب والنساء: دعم قدرة الشباب والنساء على الصمود في أعقاب النزاع المسلح في مالي

٤٣ - يعمل هذا البرنامج المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توطيد عملية المصالحة وبناء السلام في شمال مالي عن طريق تمكين الشباب والنساء من الاستفادة من المجالات التي يتيحها للمناقشة وتبادل الخبرات والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج على تيسير تطوير المهارات التقنية والتشغيلية للشباب والنساء. وحتى الآن، تم تدريب ٤٥ مدربا في مجالي الإدارة المالية والتنظيم الإداري و ١٢ مدربا في مجالي مباشرة الأعمال الحرة ووضع خطط الأعمال التجارية. وتم تدريب شباب مجموع عددهم ٣٠٠ شاب على وضع خطط الأعمال التجارية ونساء عددهن ٢٠٠ امرأة في مجالي الإدارة ومباشرة الأعمال الحرة.

٤ - الطاقة المتجددة: البرنامج العالمي لنقل التكنولوجيا النظيفة المنخفضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات في إثيوبيا وكينيا

٤٤ - يجري تنفيذ برنامج التكنولوجيا المنخفضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات بالتعاون مع حكومة اليابان، وهو يعزز النقل الناجح للتكنولوجيا المبتكرة المنخفضة الكربون من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز نشر وتعميم تكنولوجيات ومنتجات وأنظمة وخدمات مبتكرة للطاقة النظيفة المنخفضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات. وحتى الآن، جرى تنفيذ أنشطة التوعية والتدريب لبناء وتعزيز القدرات المحلية من أجل صيانة وتصنيع تكنولوجيا الطاقة الكهرومائية الصغرى ذات معدل الانحدار المنخفض للغاية.

٥ - تشجيع الاستثمار: مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في نيجيريا

٤٥ - في آذار/مارس ٢٠١٦، افتتحت اليونيدو مكتبا لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في أبوجا لتعزيز التكنولوجيات الجديدة وتعبئة الموارد. وتشمل المبادرات المنفذة من أجل نيجيريا التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التجمعات في إنتاج السلع الصناعية، ومشروع تحسين الهياكل الأساسية الوطنية، الذي يساعد على ضمان توافق المنتجات المحلية مع القواعد والمعايير الدولية، وبرنامج منطقة تجهيز المحاصيل الأساسية،

الذي يدعم تصدير المنتجات الزراعية المجهزة. وستعمل المبادرات المقبلة على تعزيز التكنولوجيات النظيفة من أجل الطبخ والاستخدامات المنزلية الأخرى، ودعم الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة.

٦ - بناء القدرات التجارية: تطوير الهياكل الأساسية الجيدة النوعية في ناميبيا

٤٦ - في سياق جهود اليونيدو الرامية إلى دعم الحكم الرشيد وسيادة القانون والقضاء على الفقر، قدمت المنظمة المساعدة في بناء القدرات التجارية فيما يتعلق بالصادرات في ناميبيا من خلال تعزيز الهياكل الأساسية الجيدة في البلد ومن ثم دعم المصدرين في الإبقاء على أسواق جديدة وتطويرها. ونتيجة لهذا المشروع، الذي نفذ بالتعاون مع حكومة ناميبيا، تحسن توفير مؤسسة المعايير الناميبية للخدمات ذات الصلة، بسبل منها إجراء استعراض للسياسات الوطنية للجودة.

٧ - المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنمية القطاع الخاص: مشروع "مشروعي" في تونس

٤٧ - نفذ هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة هيوليت باكارد (HP Foundation). وحتى الآن، ساعد المشروع على إيجاد أكثر من ١ ٢٦١ فرصة عمل وقدم المساعدة لأكثر من ١٦١ عملا من الأعمال التجارية الناشئة، لا سيما في محافظات القيروان والقصرين والكاف وسيدي بوزيد، تتعلق نسبة ٤٢ في المائة منها بنساء من مباشرات الأعمال الحرة. وتلقت سبعون مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مساعدة تقنية من اليونيدو. بالإضافة إلى ذلك، شارك مبتدئون في مباشرة الأعمال الحرة بلغ عددهم ١ ٥٧٠ شخصا في مبادرة حلقات العمل المباشرة (HP LIFE) (مبادرة التعلم لمباشري الأعمال الحرة). وسيتم توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل ١٤ محافظة إضافية في تونس.

الركيزة ٤ : التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا

التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي

٤٨ - في إطار الشراكة الطويلة الأمد مع الاتحاد الأفريقي، قادت اليونيدو عددا من الأنشطة لتعزيز وضع وتنفيذ العقد الثالث وزيادة التعريف به في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار التعاون المشترك، وبهدف تنفيذ العقد الثالث، وُضعت خطة عمل جديدة مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونيدو ترمي إلى تعزيز التعاون الجاري وتشمل تدخلات مقررة جديدة. وتغطي خطة العمل المشتركة جميع المجالات ذات الأولوية لعمل اليونيدو وتتضمن تفاصيل المساعدة التقنية والخبرة التي ستقدمها اليونيدو إلى المفوضية.

٤٩ - وعلى وجه التحديد، تتعلق البرامج والمشاريع بالتعاون التقني فضلا عن التعاون المؤسسي والمسائل الشاملة لعدة قطاعات. وهي تشمل ما يلي:

- تعزيز التنمية الصناعية والابتكار في أفريقيا، مع التركيز على إنشاء المجمعات للصناعة الزراعية والمجمعات الصناعية، وقطاع المستحضرات الصيدلانية، والطاقة، وقطاعات الصناعة الخضراء
- تحسين القدرة التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية، مع التركيز على بناء القدرات التجارية/الهياكل الأساسية الجيدة من أجل تحسين القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق، فضلا عن تشجيع الاستثمار

- تعزيز السياسات الإقليمية من أجل تشجيع الثورة في القدرة التنافسية لأفريقيا، بما في ذلك دعم وضع السياسات الصناعية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والقاري وعناصر تمكين القدرة التنافسية: الابتكار والتكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة
- دعم جهود القارة الرامية إلى تنمية مجال البيانات، بما في ذلك تقديم الدعم لتجميع ونشر بيانات وإحصاءات السياسات الصناعية
- التعاون المؤسسي، بما يشمل التعاون بشأن العقد الثالث، وتقديم الدعم من أجل تنظيم مؤتمر الاتحاد الأفريقي الوزاري للجنة الاتحاد الأفريقي التقنية المتخصصة المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن، وتنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، ويوم التصنيع في أفريقيا، وسنة الاتحاد الأفريقي للتحول الهيكلي في أفريقيا من خلال التصنيع وتنمية قطاع المعادن (٢٠١٩)
- المسائل الشاملة لعدة قطاعات، التي تضم الشباب وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي بين بلدان الشمال والجنوب.

٥٠ - علاوة على ذلك، تعمل اليونيدو حاليا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء وتفعيل وحدة لتنسيق التنفيذ من أجل تنفيذ خطة العمل بهدف التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا. ويتوقع أن تسفر المساعدة المقدمة من خلال هذه الوحدة عن تعزيز قدرة إدارة التجارة والصناعة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي على التنسيق والدعم الفعال للبرامج المنصوص عليها في خطة العمل وغيرها من الأطر القارية التي تركز على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

الركيزة ٥: الشراكات وتعبئة الموارد

١ - التعاون مع مجموعة العشرين

٥١ - في ظل الرئاسة الصينية، طلب الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين إعداد تقرير لمؤتمر قمة هانغجو بعنوان ”التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا: دفع النمو، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الشمول والاستدامة“. وأبرز التقرير، الذي قادت إعداده اليونيدو بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية الأخرى، مزايا التحول الهيكلي والتصنيع الشاملين والمستدامين من أجل تنويع الاقتصاد وإيجاد فرص العمل، وبناء مجتمعات يسودها الإنصاف. وبيّن التقرير أيضا منافع الاستفادة من التجارة في السلع الوسيطة، والاستثمار، وسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للبلدان الأفريقية، وتحديدا أقل البلدان نموا. ويوصي التقرير بأن تعزز مجموعة العشرين التحول الهيكلي والتصنيع الشاملين والمستدامين في أفريقيا وأقل البلدان نموا من خلال آليات متعددة، مثل منابر تبادل المعارف من أجل التعلم من الأقران؛ وتبادل أفضل الممارسات والسياسات والتدابير والأدوات التوجيهية؛ وتنظيم المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين. واستنادا إلى تقرير اليونيدو، أطلقت مجموعة العشرين في هانغجو مبادرة بشأن دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا.

٥٢ - وفي ظل الرئاسة الألمانية لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٧، استمر التركيز على التنمية الأفريقية، بسبل تشمل التصنيع. وتمشيا مع الإطار البرنامجي للعقد الثالث، سلطت اليونيدو والمنظمات الدولية الأخرى الضوء على أهمية القيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل، والإدماج الاجتماعي، بما في ذلك في سياقات التنمية الريفية، على النحو المبين في مبادرة مجموعة العشرين بشأن توظيف الشباب في المناطق الريفية ومبادرة #e-Skills4Girls التي تهدف إلى اقتصاد رقمي شامل للمنظور الجنساني.

وأيضا في إطار الرئاسة الألمانية، أطلقت مجموعة العشرين مبادرة ''شراكة مجموعة العشرين مع أفريقيا''، التي تتضمن اتفاقا لمجموعة العشرين مع أفريقيا يرمي إلى تحديد أولويات الدعم المالي والبرنامجي المقدم من المجموعة إلى المنطقة. وفي هذا السياق، فإن ''مؤتمر مجموعة العشرين للشراكة مع أفريقيا: الاستثمار في مستقبل مشترك''، الذي عقد في برلين في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي نوقشت خلاله التدخلات ذات الأولوية من أجل تعزيز الاستثمار الخاص في أفريقيا، تطرق أيضا إلى مسألة التصنيع في القارة. وستقوم اليونيدو بتكثيف المناقشات من أجل تعزيز التعاون مع مجموعة العشرين والبلدان المحددة في الاتفاق مع القارة الأفريقية، بما فيها إثيوبيا والسنغال، بهدف توجيه الاستثمارات الناجمة عن اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا نحو أنشطة ترمي إلى المضي قدما بتنفيذ برنامج العقد الثالث.

٥٣ - بالإضافة إلى ذلك، نظمت اليونيدو مناسبة جانبية للدورة الخامسة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو بشأن موضوع ''دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا: إحدى الأولويات المشتركة بين مجموعة العشرين واليونيدو''، الذي عقد في فيينا في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأتاحت المناسبة الجانبية الفرصة للدول الأعضاء في اليونيدو لمقابلة ممثلي الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، بقيادة الرئاسة الألمانية، وتبادل الخبرات بشأن دور الهيئات الحكومية الدولية في التصنيع. واتصل ممثلون رفيعو المستوى من مجموعة العشرين بمجلس التنمية الصناعية باليونيدو، وتبادلت اليونيدو الخبرات والرؤى بشأن المبادرات الجارية والنُّهُج المتبعة من أجل تعزيز التصنيع الشامل والمستدام في سياق أهداف التنمية المستدامة والعقد الثالث.

٢ - إطار أقل البلدان نمواً

٥٤ - لدى اليونيدو تاريخ طويل في دعم أقل البلدان نموا في مسارها نحو تحقيق التصنيع، وبالتالي تسهم المنظمة باستمرار في التحول الهيكلي لاقتصادات تلك البلدان. واليونيدو ملتزمة بتقديم المساعدة المحددة الأهداف في جميع مجالات خبرتها الفنية وقدراتها. علاوة على ذلك، تهدف اليونيدو إلى الحد من أوجه عدم المساواة عن طريق استهداف الفئات المهمشة والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، مع زيادة تركيز أعمالها لصالح أقل البلدان نموا، بناء على توجيه برنامج عمل إسطنبول. وكانت اليونيدو أحد المساهمين الرئيسيين في تطوير أهداف برنامج العمل، التي تشمل بناء القدرات الإنتاجية والتعجيل بالتحول الهيكلي. وتقوم اليونيدو حاليا بتنفيذ حافظة مشاريع تضم أكثر من ٢٠٠ مشروع في أقل البلدان نموا وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد نظمت مناسبات متعددة تهدف إلى تحسين التصنيع في أقل البلدان نموا في أفريقيا وشاركت فيها. وسوف تنظم اليونيدو أيضا المؤتمر الوزاري السابع المقبل لأقل البلدان نموا، بشأن موضوع ''بناء شراكات عالمية: تعزيز الشمول والنمو في أقل البلدان نموا''، المقرر عقده في فيينا في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥٥ - وتوفر المناسبات التالية أمثلة على الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا في أفريقيا التي نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى: التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات المبتكرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

(ب) اشتراك حكومة النمسا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واليونيدو، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، في تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن موضوع ''التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات المبتكرة''، عقدت في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وكان الاجتماع جزءا من أنشطة متابعة وتنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد عُقد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ودعا الاجتماع إلى جملة أمور منها وضع استراتيجيات وطنية ترمي إلى تحقيق الأهداف العالمية بشأن الطاقة المستدامة، وبناء هياكل أساسية للطاقة المستدامة تكون قادرة على الصمود، وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة وتشجيع الابتكار في البلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي وتمويل التحول إلى الطاقة المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) تنظم اليونيدو منتديات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة على أساس منتظم بغية توسيع نطاق تأثير أهداف التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وقد عُقد المنتدى الخامس المعني بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، الذي اشتركت في تنظيمه اليونيدو وحكومة السنغال، في داكار، بالاشتراك مع ١٥ بلدا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك ١١ بلدا من أقل البلدان نموا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعرض المنتدى تجربة ونتائج تنفيذ برنامج الشراكة القطرية في اثنين من البلدان الرائدة من أقل البلدان نموا، هما إثيوبيا والسنغال، بغية توعية بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبادئ الشراكة والتعاون المعزز مع القطاع الخاص. وناقش المنتدى أيضا بعض التحديات التي تعوق التصنيع في أفريقيا، وسلط الضوء على أهمية التكامل الإقليمي. وفي ذلك الصدد، قدم المنتدى خطة عمل لتكرار وتعميم نموذج برنامج الشراكة القطرية في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وحضر المنتدى نحو ٤٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون رفيعو المستوى من الحكومات في أفريقيا، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والشركاء الإنمائيين في المجالين التقني والمالي، والقطاع الخاص؛

(د) المنتدى الدولي الأول للاستثمار في الصناعة الزراعية، أديس أبابا، ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. نُظم المنتدى الدولي الأول للاستثمار في الصناعة الزراعية على نحو مشترك بين اليونيدو وحكومة إثيوبيا. ونظمت هذه المناسبة كجزء من برنامج الشراكة القطرية لإثيوبيا. وبحضور ضم أكثر من ١ ٢٠٠ مشارك، تضمن المنتدى يومين من حلقات النقاش، وزيارة ميدانية، وعددا من المناسبات الجانبية، بما يشمل معرضا وأنشطة للربط بين الأعمال التجارية على مدى الأيام الثلاثة جميعها. وجرى عقد نحو ١٦٠ اجتماعا رسميا للأعمال التجارية بين الشركات الإثيوبية والمستثمرين الأجانب، بتيسير من اليونيدو. وأُعد دليل لفرص الاستثمار يضم ٥٨ شركة إثيوبية لأغراض الترويج للاستثمار أثناء المنتدى وبعده.

رابعا – المناسبات المقبلة والمنجزات الرئيسية

٥٦ – في الفترة المقبلة، ستقوم اليونيدو بوضع الصيغة النهائية للإطار البرنامجي من خلال عملية تشاورية، وستعمل على تفعيله. وستنشئ اليونيدو أيضا الهياكل والآليات الكفيلة بتحقيق التعاون الناجع والفعال بشأن تنفيذ الإطار، والاشتراك في تعبئة الموارد، ومواصلة الرصد والإبلاغ بشأن العقد الثالث.

٥٧ – ومن المقرر تنفيذ مناسبات رفيعة المستوى مشتركة متعددة في المستقبل القريب. وتشمل هذه المناسبات المناسبة الرفيعة المستوى المشتركة بشأن موضوع ”عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥): من إعلان الالتزامات السياسية إلى العمل على أرض الواقع“، التي ستعقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك، ومناسبة جانبية مشتركة ستعقد في المؤتمر العام لليونيدو في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عن موضوع ”إقامة الشراكات من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٧٠ بشأن عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)“.